دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المحاسبة والتدقيق : هل يمكن استخدام المحاسبة المصطنعة لحجب السلبيات عن المساهمين
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية
الناشر:	الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية
مؤلف:	الأردن. المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية. مركز البحوث المالية والمصرفية(معد)
المجلد/العدد:	مج 7, ع 2
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1999
الشهر:	يونيو
الصفحات:	25 - 27
رقم MD:	503656
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القوائم المالية ، المحاسبة المالية ، الشركات المساهمة ، المساهمون ، الأزمة المالية العالمية ، الإفلاس ، التنمية الاقتصادية ، الأرباح
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/503656

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

هل يمكن إستخدام المحاسبة المصطنعة* لحجب السلبيات عن المساهمين؟

(Who Are They Kidding?)

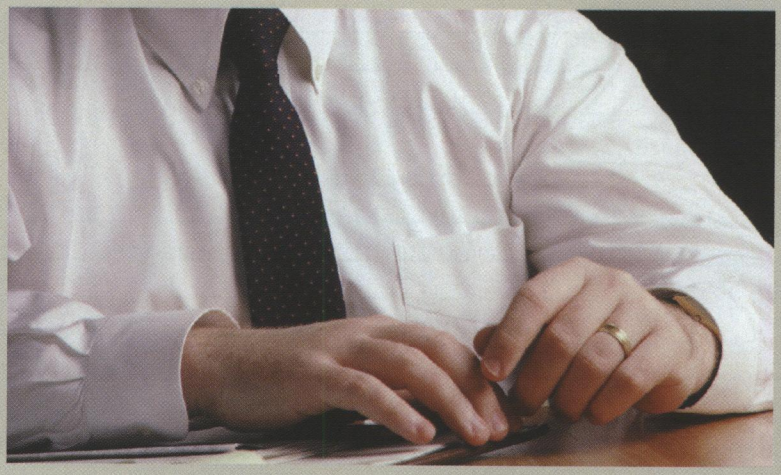

المقدمة

كان للأحوال الإقتصادية التي سادت في أوائل التسعينات، والتي لم تكن متوقعة، آثار جانبية عديدة ومتميزة. فقد إنهار عدد من الشركات البارزة مثل (Polly Peck) و (BCCI) و(Maxwell Communications). في خضم هذه الظروف، صدر كتاب حول الأساليب المحاسبية الممكن استخدامها لتوقع الفشل، لقي رواجاً كبيراً.

كتب هذا الكتاب (Tery Smith) بعنوان "المحاسبة من أجل النمو" "Accounting For Growth") عام ١٩٩٢، وأيد فيه إدعاءات الصحافة بإن عدم إمكانية التكهن بإفلاس الشركات يمكن أن يعزى إلى البراعة في التلاعب المحاسبي. كان تحليل سميث لسلامة أساليب المحاسبة المتبعة من قبل الشركات الرئيسة يهدف إلى فضح هذه الممارسات.

حاول سميث، وهو رئيس إدارة البحوث في شركة بريطانية هي (UBS Phillips and Drew)، تحديد سياسات محاسبية مشكوك فيها ودراسة آثارها على أداء العملية الإستثمارية. وقد اعتُبر أن ما توصل إليه من نتائج هجوماً مباشراً على بعض من أكبر المؤسسات وأقواها سياسياً في المملكة المتحدة. وحاولت شركة (Phillips and Drew)، التي كان بعض من عملائها البارزين ممن تعرض لهم سميث في كتابه، إيقاف نشر الكتاب، وانهائها في آخر الأمر لخدماته، مما آثار إهتماماً كبيراً بكتابه.

توقع الإفلاس؟

اصدر سميث عام ١٩٩٦ الطبعة الثانية من كتابه، وكرر اعتقاده بإن اختيار الشركات لسياساتها المحاسبية، يمكن أن يستخدم للتكهن بإفلاسها، وإن الشركات التي تستخدم أكثر الأساليب المحاسبية إصطناعاً (Creative Accounting) تفعل ذلك بهدف إخفاء ضعف أدائها. وذهبت دراسة لاحقة إستهدفت إلى تحليل الأداء لنفس عينة سميث، ضمت (٢٠٨) من كبرى الشركات البريطانية، أن الدليل على هذا الإدعاء ضعيفاً. والأسلوب البسيط الذي اتبع لتصنيف أسهم

الشركات إلى ثلاثة محافظ إستثمارية على أساس عدد الأساليب المحاسبية المصطنعة المطبقة (إستخدام قليل، ومتوسط، وكثيف) اثبت إن أداء أي من هذه المحافظ لم يختلف كثيراً عن أداء السوق ككل.

واستعرض سميث عدداً من الحالات الجديرة بالإهتمام، أتبعت فيها الشركات عدداً من السياسات المصطنعة وكان أداؤها ضعيفاً. الاّ أن ذلك لا يخفي الحقيقة بأن بعضها كان أداؤها متميزاً. فمثلاً قام احد المستثمرين عام ١٩٩٢ بشراء أسهم الشركات التي تعرضت لإنتقادات سميث، والتي استخدمت سبع سياسات مصطنعة أو أكثر، واستطاعت تحقيق عائد يفوق عائد السوق. الاّ أنه لا بد من التنويه بأن المحاسبة المصطنعة هي ليست حول أداء الأوراق المالية في السوق.

التحليل القيِّم

على الرغم من ذلك، لا يزال تحليل سميث تحليلاً قيّماً، بسبب مكانته كرئيس محللين، وبسبب تعريفه للأدوات الرئيسة للمحاسبة المصطنعة في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ المالي. ومع الإنتقادات العامة العديدة للكتاب، تمت إعادة تنظيم الهيئات رقابة الإطار المحاسبي والهيئات المصدرة للمعايير المحاسبية، وإعادة تحديد اهتماماتها. وقد

* يقصد بالمحاسبة المصطنعة (Creative Accounting) محاولة إدارة الشركة التلاعب في حساباتها بحيث تبدو أرباحها مختلفة عما هي في الواقع .

أشاد (David Tweedie) رئيس مجلس المعايير المحاسبية (Accounting Standards Board)، في كلمته عام ١٩٩٣ بعمل سميث، إذ استطاع ابراز (١٢) سياسة بقوله "لقد حدد سميث بالضبط المشكلات ذاتها التي حددناها في عالم المحاسبة". اعتقد أننا عالجنا (٩) من القضايا (١٢) التي ابرزها سميث".

لسوء الحظ فإن القصة لم تنتهي عند هذا الحد، ففي الطبعة الأخيرة من كتابه (Accounting For Growth) حدد سميث مجموعة جديدة من السياسات المحاسبية المصطنعة المستخدمة حالياً. السؤال المهم الواجب طرحه هو: هل أن الشركات التي تستخدم إستراتيجيات محاسبية معقدة، والمضللة نوعما، يمكن أن تحقق منافع أكثر من تلك التي تراعي القوانين المحاسبية نصاً وروحاً؟

الحوافز الإقتصادية

غالباً ما توجد في أسواق رأس المال غير المثلى، أسباب إقتصادية مقبولة لإستخدام المحاسبة المصطنعة عند إعداد القوائم المالية المعلنة. من غير المنطق الإقتراح بأن الشركات تتبع المحاسبة المصطنعة فقط بقصد الخداع وأن آثار هذه الممارسات سلبية تماماً. إذ من الممكن أن تكون هذه الخيارات نابعة عن تأثير محتويات العقود الخاصة بالديون والتكاليف السياسية أو الرقابية التي تواجهها الشركة. لقد اثبتت دراسة حديثة إنه بالإمكان توقع درجة إستخدام الشركات للتلاعب المحاسبي المصطنع. إذ ليس الأداء، في حد ذاته، هو الذي يسبب ذلك، بل أن السبب هو السمات الخاصة بالشركة. كما إن المتغيرات الإقتصادية (Economic Variables) مثل الرفع المالي (Gearing) والحجم (Size) وتقلب الأرباح (Earnings Volatility) قابلة للقياس، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج يمكن توقعها. وكلما ازداد الرفع المالي للشركة، ازداد استخدامها للسياسات المحاسبية المصطنعة بهدف زيادة أرباحها المعلنة. السبب وراء ذلك هو القيود التي تتمثل في النسب المحاسبية التي يفرضها المقرضون على الشركة.

على سبيل المثال، إذا طلب من الشركة أن تراعي نسب السيولة، أو نسب الربحية أو نسب الرفع المالي، بهدف ضمان إستمرارية التمويل بالمديونية، عندها تتولد حوافز كافية لإختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تعظيم احتمالات تحقيق هذه الأهداف. عملية الأختيار هذه هي ليست فقط من مصلحة الإدارة حسب، بل هي أيضاً من مصلحة المساهمين والمقرضين أيضاً. إذ أن وجود فرص قد تحقق أرباحاً على المدى الطويل تساعد الإدارة على تأجيل أو تخفيض الغرامات للحد الأدنى، والتي تفرض من قبل المقرضين على المدى القصير.

المحاسبة المصطنعة في الشركات الكبيرة

أما الشركات الكبيرة، التي تعمل ضمن قطاعات ذات طبيعة احتكارية، أو الأكثر خضوعاً للرقابة، فلديها حوافز إقتصادية لإستخدام المحاسبة المصطنعة. فالشركات ذات القوة الإقتصادية الناجمة عن الحجم أو المكانة في السوق، تميل إلى تخفيض، أو في الأقل تعديل، أرباحها المعلنة لتتجنب تنبه سلطات مراقبة الإحتكار أو قوى الضغط الناجمة عن الجماعات ذات البرامج السياسية. هناك كذلك حافز مماثل لدى بعض الشركات يهدف إلى تقليل التذبذب في العائد (In-come Smoothing)، خاصةً إذا كانت طبيعة هذه العوائد ذات تذبذب عالٍ. في مثل هذه الظروف الإقتصادية، يكون هدف المحاسبة المصطنعة تخفيض، أو تأجيل، الأرباح لا زيادتها.

مع ذلك، فإن تأثير هذه الحوافز الإقتصادية، القابلة للقياس، لإستخدام المحاسبة المصطنعة لا يفسر بالكامل إختيار كبرى الشركات لسياساتها المحاسبية. إذ أن هناك عدداً من الشركات تستخدم هذه السياسات بدون وجود سبب إقتصادي أكثر من كونها محاولة للتأثير على النتائج المعلنة لكي تبدو أحسن مما هي عليه. يعتقد بأن الشركات تعمل ذلك بسبب اقتناعها بأنها تستطيع التأثير على نظرة السوق لنتائجها المعلنة. هذا مع العلم بأن البحوث السابقة قد بينت بصورة مؤكدة أن مثل هذه الإستراتيجية لا يحتمل بأن تكون ذات أثر إقتصادي، لأن الأسواق المالية متطورة إلى درجة كافية تمكنها من أن ترى حقيقة الوضع على الرغم من براعة المحاسبة المصطنعة. إلا أنه لا يزال هناك اعتقاد سائد بأن المحاسبين قادرون على إخفاء الحقيقة.

كيفية إختيار سياسيات المحاسبة المصطنعة

كما إنه ليس ممكناً التوقع بدقة تامة أي من السياسات (١٢) يمكن أن تستخدم الشركة، الاّ أن العوامل الإقتصادية تعتبر من الوسائل الجيدة لتتوقع أي من الأساليب ستستخدم الشركة. ذلك لأن التأثير المطلق لكل سياسة على حدة هو أقل أهمية من الأثر الإجمالي للمجموعة ككل. ويتم إختيار السياسات بقرار إستراتيجي شامل واحد، لا بسلسلة من القرارات المستقلة. وكأن الشركة تحدد موقفها مسبقاً من المحاسبة المصطنعة.

كشفت الدراسة الحالية أيضاً، عن عدد من المؤثرات القطاعية المميزة لعينة سميث (انظر الشكل). وبالإضافة إلى العوامل الموجزة أعلاه، يعتبر القطاع أو النشاط مؤشراً جيداً لتوقع عملية إستخدام الإصطناع المحاسبي. فالشركات التي تقع على شمال الرسم البياني (قطاع الفنادق، والمياه ...) تميل لإستخدام المحاسبة المصطنعة أكثر. وكما يبدو أن نوعية القطاع يساعد على توقع هذا الميل أكثر من خواصها الأخرى (مثل، الحجم، حجم المديونية، ونمط الأرباح). بالمقابل، تلك الشركات التي تقع على يمين الرسم البياني (الكهرباء، التأمين... الخ) لا تميل لإستخدام المحاسبة المصطنعة.

يمثل طول الأعمدة في الرسم البياني الحجم النسبي لمضاعف إستخدام المحاسبة المصطنعة (Creative Accounting Multipliers) المقترنة بكل نشاط أو قطاع. يلاحظ أن استخدام المحاسبة المصطنعة في اعداد القوائم المالية لشركات إنتاج المشروبات، بعد تعديل سماتها أو خواصها الفردية، يعادل ضعف استخدامها من قبل شركات الكيماويات. وأن استخدام المحاسبة المصطنعة في اعداد الفواتير المالية لصناعة الفنادق والنوادي هو ثلاثة أضعاف استخدامها من قبل صناعة الكيماويات. أما الجانب الآخر من الرسم البياني فيظهر إن أثر القطاع المُركبّ لشركات التأمين يبلغ ثلاثة أضعاف أثر التأمين على الحياة. قد يعزى ذلك إلى قرار مجلس الإدارة الداعي إلى تجنب السياسات المحاسبية التي تثير التساؤلات، أو قد بسبب شروط الرقابة والإفصاح السائدة، مما يثير الإهتمام أن المرافق المخصخصة، مثل شركات المياه، هي قريبة من قمة المقياس الواضح بالرسم السابق، بينما تقع شركات الكهرباء في المستوى الأدنى من المقياس. من المؤكد أن هذين النشاطين يخضعان لرقابة شديدة وأن تحديد مكانهما في الرسم البياني السابق يستند إما إلى سلوك إدارتهما تجاه المحاسبة المصطنعة أو إلى فاعلية انظمتها المالية.

أهمية القيمة المحاسبية للنمو

إذا كانت أسواق رأس المال تتمتع بفاعلية مثلى، فعندها لا تكون هناك ميزة إقتصادية (Economic Advantage) للمحاسبة المصطنعة، لأن إعادة التحزم (Repackaging) مهما بلغت، لا يمكن أن تحول دون دقة تقييم السوق لأثر وقيمة الأحداث الإقتصادية (Economic Events). وترابط المتغيرات (Variables)، مثل الرفع المالي (Gearing) والحجم، وتقلب الأرباح (Earnings Volatility) وخيارات السياسة المحاسبية، بسبب عدم فاعلية أسواق رأسمال، والذي قد يكون حافزاً حقيقياً للشركات من أجل إستخدام مثل هذه الأساليب. كما أن طبيعة العلاقة بين إختيار السياسة والأرباح المعلنة (Reported Earnings) وأداء أسواق رأس المال هي ليست، ببساطة، الإشارات الجيدة/ السيئة (Good News/Bad News Signal) التي يقترحها سميث،

ولكنها ذات أثر أكثر دقة وتعقيداً ناشىء عن طبيعة وشروط علاقة الوكالة (Agency Relationship) بين المدراء الماليين للشركة ومالكيها (Principals). وللمعلومات عن مزيج السياسات المحاسبية المصطنعة التي تختارها الشركة أهمية أكثر بكثير من مقياس بسيط لإرتفاع أو إنخفاض الأداء، وذلك من وجهة نظر المحلل المالي.

كذلك فشل سميث، في كتابه "المحاسبة للنمو" (Accounting For Growth)، ١٩٩٦، في تقديم أدوات قياس محاسبية رئيسة لتفحّص ثروت الشركات (Major Companies Accounting Health Check). بالمقابل فقد ركّز على مناقشة حوالي (١٥) أسلوباً مصطنعاً يستخدم حالياً. وربما كانت الإنتقادات الشديدة التي وجهتها كبرى شركات المحاسبة مثل (Ernst and Young) التي أسهمت في صياغت السياسات المحاسبية، هي السبب الذي دفع سميث لتعديل أسلوبه.

مع أن إستنتاجات سميث كانت مستفيضة أكثر مما يجب، فقد كانت الطبعة الأصلية لكتابه أكثر أهمية بسبب تعريفه للإستراتيجيات الرئيسة ولتحليله غير المتحيز للأساليب التي تتبعها أقوى الشركات سياسياً وإقتصادياً. وقد حذف سميث في الطبعة الثانية، ذلك الجزء من الطبعة الأولى الذي جعلها ذات قيمة، وقلل من أهمية المحاسبة المصطنعة للمحللين، وبالغ في التوسع في إستنتاجاته حول أداء سوق الأسهم.

مدى إستخدام المحاسبة المصطنعة في المجموعات القطاعية

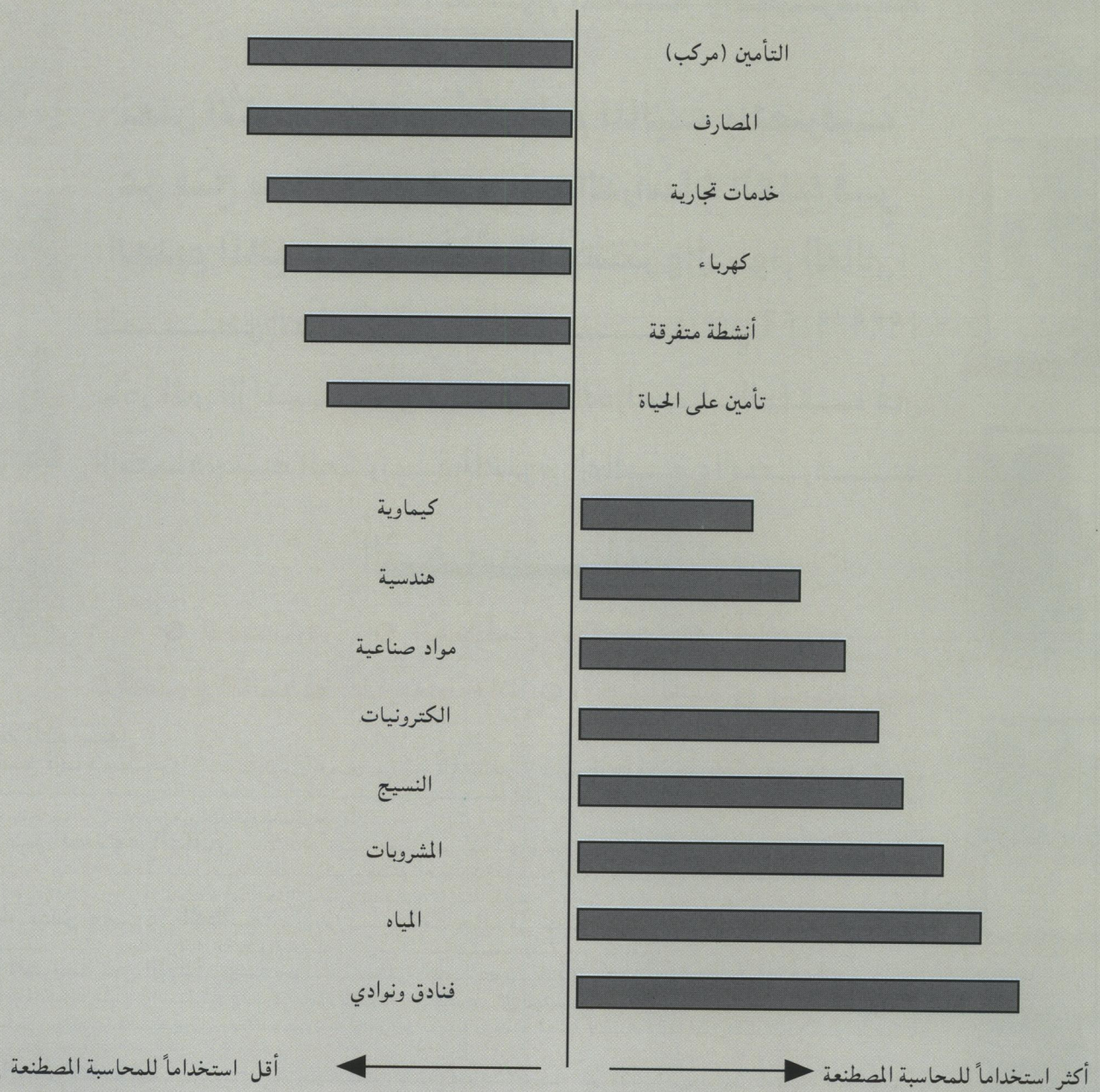

إعداد مركز البحوث المالية والمصرفية بترخيص خاص من:

R. Pierce-Brown, "Who Are They Kidding?", Accountancy International Edition, (May 1997), pp.84-85.